الأمم المتحدة

A/62/76–E/2007/55

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 May 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ٥٥ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧
جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)

أولا - مقدمة

١ - عقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري''.

٢ - وقد سبق اجتماع عام ٢٠٠٧ مشاورات مستفيضة داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بين رئيس المجلس وأعضاء مكتبه وهيئات إدارة مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، كما عقدت اجتماعات مع أعضاء المجلسين

* A/62/50.

** E/2007/100.

300507 300507 07-33254 (A)

التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعضاء مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد. وفي معرض تلك المشاورات والاجتماعات، تمت مناقشة جدول أعمال الاجتماع الخاص الرفيع المستوى وصيغته، والاتفاق عليهما.

٣ - واختيرت مواضيع فرعية أربعة لتكون محور تركيز المناقشات الفنية لاجتماعات المائدة المستديرة الأربعة المتوازية التي عُقدت في أثناء الاجتماع. وتتمثل هذه المواضيع الفرعية فيما يلي: (أ) الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات؛ (ب) صوت ومشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك داخل مؤسسات بريتون وودز؛ (ج) تنفيذ جدول أعمال الدوحة الإنمائي: الاستخدام الفعال لسياسات التجارة والاستثمار؛ (د) فعالية المعونة والوسائل المبتكرة لتمويل التنمية. وكان معروضا على الاجتماع مذكرة من الأمين العام (E/2007/10) توفر معلومات أساسية وتقترح مسائل يمكن تناولها بشأن كل من المواضيع الفرعية الأربعة.

٤ - وعُقدت في إطار الاجتماع جلسة عامة افتتاحية قصيرة، اشتملت على بيانات أدلى بها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، داليوس تشيكوليس؛ والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون؛ ورئيسة الجمعية العامة، هيا راشد آل خليفة؛ ونائب رئيسة لجنة التنمية، أليخاندرو ورنر؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية، محمد سالك ولد محمد الأمين؛ ونائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، موريليو بورتوغال؛ ونائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، فالنتين راغوابيزا. وأعقب الجلسة العامة الافتتاحية أربعة اجتماعات للمائدة المستديرة انسابت فيها المناقشة بحرية بين المشاركين. وكرست جلسة عامة مستأنفة عقدت في فترة بعد الظهر للاستماع إلى بيان عن المناقشات التي جرت في اجتماعات المائدة المستديرة، ولمواصلة النقاش الذي فُتح باب المشاركة فيه أمام جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال.

٥ - وفيما يلي بيان بالرؤساء المشاركين والمحاورين الرئيسيين في اجتماعات المائدة المستديرة:

اجتماع المائدة المستديرة ألف: الرئيسان المشاركان، إيكارد دويتشر، المدير التنفيذي، البنك الدولي (ألمانيا)، وويلي كيكتر، المدير التنفيذي الأعلى، صندوق النقد الدولي (بلجيكا)، والمحاورة الرئيسية، ماريا تا راسي، وكيلة وزارة الخارجية لشؤون التعاون والسياسات في مجال التنمية الدولية (فنلندا)؛

اجتماع المائدة المستديرة باء: الرئيسان المشاركان، كليفورد ماريكا، وزير التجارة والصناعة (سورينام)، وسفين آس، المدير التنفيذي، البنك الدولي (النرويج)، والمحاور الرئيسي، موريلو بورتوغال نائب المدير العام، صندوق النقد الدولي؛

اجتماع المائدة المستديرة جيم: الرئيسان المشاركان، رود تريفرز، المدير العام لشؤون التعاون الدولي (هولندا)، ومحمد سالك ولد محمد الأمين، رئيس مجلس التجارة والتنمية، الأونكتاد، والمحاوران الرئيسيان، سيغي راتسو، مدير المديرية العامة للتجارة، المفوضية الأوروبية، ولاكشمي بوري، مديرة شعبة تجارة البضائع والخدمات والسلع الأساسية بالأونكتاد؛

اجتماع المائدة المستديرة دال: الرئيسان المشاركان، بريجيت جيراردان، الوزيرة المنتدبة لشؤون التعاون والتنمية والفرانكوفونية بفرنسا، وباليدزي غولاني، وزير المالية والتخطيط الإنمائي (بوتسوانا)، والمحاوران الرئيسيان، هيلاري بين، وزير الدولة للتنمية الدولية (المملكة المتحدة)، وخوسيه أنطونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٦ - شارك في اجتماع عام ٢٠٠٧ عدد كبير من المديرين التنفيذيين والمناوبين لمجلسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وضم المشاركون الآخرون وزراء ونواب وزراء ومسؤولين وطنيين آخرين رفيعي المستوى في مجالات الشؤون المالية والخارجية والتعاون الإنمائي، إلى جانب كبار ممثلي وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية (انظر E/2007/INF/1). وشارك أيضا ممثلون من المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال مشاركة نشطة في الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة.

٧ - وأشار عدد من المشاركين إلى أن الحالة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن مواتية بصفة خاصة لتعزيز الأهداف الإنمائية المتصلة بالمواضيع الفرعية المختارة لاجتماع عام ٢٠٠٧. فالنمو العالمي السنوي يبلغ معدله نحو ٥ في المائة، كما أن التضخم متواضع والاستقرار المالي قد تحسن مقارنة بالعقود الماضية. وقد أخذ الناتج الوطني الإجمالي في الازدياد في معظم مناطق العالم، والمتوقع أن يشهد أيضا عام ٢٠٠٨ تقدما مماثلا. واستدرك البعض قائلا إن مخاطر التراجع الجدية ما زالت قائمة، وهي تتمثل فيما يلي: تباطؤ أكبر الاقتصادات بصورة أحد مما كان متوقعا؛ والتراجع عن الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد إذا فشلت جولة مفاوضات الدوحة التجارية؛ واحتمال عودة الضغوط التضخمية؛ وزيادة التقلبات في الأسواق المالية. وأوضحوا أنه من المهم لذلك أن تدعم البلدان أسسها المالية المحلية، وأن يجري تعزيز الرقابة المتناسقة التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي، وأن تلقى المشاورات

المتعددة الأطراف التي تجري تحت رعاية الصندوق بشأن التفاوتات العالمية ما يلزمها من مساعدة للحد من هذه التفاوتات.

٨ - ويلي أدناه موجز للقضايا البارزة التي نوقشت في الجلسات العامة الصباحية والمسائية وفي اجتماعات المائدة المستديرة. وترد في الموجز الملاحظات والتحليلات والمبادرات والتوصيات التي طرحها المشاركون في معرض الاجتماع. وأشار عدة مشاركين إلى بعض المواضيع التي يمكن تناولها في سياق منتدى التعاون الإنمائي الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٧، والحوار الرفيع المستوى الذي ستجريه الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية في خريف عام ٢٠٠٧، والدورة الثانية عشرة للأونكتاد في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد أشرتُ في تعليقاتي الختامية إلى أن إحدى مهامنا المقبلة تتمثل في كفالة أن يساهم الاجتماع الذي سيعقد في ربيع عام ٢٠٠٨ مساهمة ذات شأن في الإعداد للمؤتمر الاستعراضي المتعلق بتمويل التنمية المقرر عقده في الدوحة، قطر، في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، وفي إنجاح ذلك المؤتمر. وقد نُظم الموجز إلى حد كبير على أساس المواضيع الفرعية الأربعة المذكورة أعلاه.

ثانيا - الحوكمة على جميع المستويات

٩ - اتفق معظم المشاركين على أن تعزيز الحوكمة يستلزم إحراز تقدم متواز على جبهات حاسمة مختلفة. فمن الضروري وضع إطار مرجعي عريض يوفر الغطاء اللازم لسيادة القانون، وإرساء سياسات اقتصادية سليمة، وحماية حقوق الإنسان، وإقامة مؤسسات ديمقراطية فعالة، وتوزيع الدخل بصورة عادلة، وتحقيق المساواة بين الجنسين. وأضافوا أن ذلك يستدعي أيضا تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع البلدان التي تبذل جهودا على تلك الجبهات، وزيادة ذلك التعاون في مجال النهوض بمؤسسات الحكم. وأشير إلى أن مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما البنك الدولي، تتعاون بهمة في هذه الجهود، وتنسق العمل مع غيرها من الجهات صاحبة المصلحة التي تعمل في ذلك المجال سواء الجهات الثنائية أو المتعددة الأطراف. وأشير أيضا إلى أن الحوكمة الرشيدة، لكونها شرطا أساسيا لكفالة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، تشكل أحد الأعمدة الرئيسية للتعاون الإنمائي من جانب الكثير من الجهات المانحة. ولكن ذُكر أن الحوكمة الرشيدة لا يمكن أن تفرض ببساطة من الخارج، بل إن ثمة أهمية حاسمة أيضا لمبدأي الالتزام والسيطرة على زمام الأمور من جانب البلدان المتلقية.

١٠ - وأشار عدد من الممثلين إلى ضرورة زيادة الاتساق داخل المنظمات الدولية الرئيسية وفيما بينها، مع الحفاظ على تنوع الجهات المانحة في مجال التعاون الإنمائي. وأوضح العديدون أنه سيكون من المهم دعم توصيات فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة. وأعربوا عن مشاركتهم الفريق رؤيته المتعلقة بـ ''توحيد الأداء'' وعن موافقتهم على الرأي القائل بأن النهج التشغيلي الذي يتوخى وجود برنامج واحد وقائد واحد وإطار واحد للميزانية ومكتب واحد، عند الاقتضاء، في البلد المتلقي، إنما يوفر نقطة بداية جيدة. بيد أن بعض المشاركين الآخرين أشاروا في ذلك الصدد إلى أن الأمر لم يحسم بعد فيما إذا كانت توصيات الفريق توفر الإجابات المناسبة المطلوبة.

١١ - وأكد كثير من المشاركين في المناقشة الأهمية البالغة للحوكمة الرشيدة في المؤسسات المتعددة الأطراف، وذكروا أنها عنصر حاسم في فعالية التعاون الدولي. ونبهوا إلى أنه ينبغي للمؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أن تأخذ بأرفع معايير الأداء وأن تكون قابلة للمساءلة عما تضطلع به من أعمال. وأوضحوا أن الشفافية والمشاركة المناسبة من جانب جميع الأطراف الفاعلة المعنية هما من العناصر الأساسية الحاسمة في الحوكمة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي.

١٢ - ورأى عدد من المشاركين أن الحد من الفساد أمر لا غنى عنه في مكافحة الفقر بالنظر إلى أنه كثيرا ما يضر بأشد الفئات ضعفا. ونوه البعض بأهمية تصديق جميع البلدان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأشاروا إلى أن البلدان المتقدمة النمو كانت أبطأ في التصديق على الاتفاقية من البلدان النامية. وذكر بعض المتكلمين أن تعزيز أجهزة الرقابة، جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام، عنصر حاسم في مكافحة الفساد.

١٣ - وأوضح البعض أن الاستعراضات التي يجريها الأقران، من أوساط المجتمع المدني وقطاع الأعمال ووسائل الإعلام، يمكن أيضا أن تكون أداة فعالة في تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وأشير إلى أن المجتمع الدولي يمكن أن يساعد في هذا من خلال محاولة التوصل إلى اتفاق بشأن العناصر التي تشكل بصورة عامة ملامح الحوكمة الرشيدة، وهو ما يمكن أن يوفر معيارا يعتمد عليه في استعراضات الأقران.

١٤ - وذكر عدة متكلمين أن الحوكمة الرشيدة تستلزم أيضا قواعد للسوق تتسم بالشفافية والإنصاف، وفرصا فعالة لتنظيم المشاريع، وهياكل أساسية مناسبة. وأكد بعض الممثلين ضرورة تعزيز أخلاقيات الأعمال التجارية بطرق شتى، منها إدماج هذا الموضوع في المناهج التي يدرسها الطلاب في المدارس الثانوية والجامعات. ورأى المشاركون أن التعليم

بصفة عامة أمر حيوي لبناء القدرات اللازمة لتعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات بصورة فعالة. ورأوا أيضا أن الاتفاق العالمي هو عنصر هام في تجميع طائفة من المبادئ المتصلة بأخلاقيات قطاع الأعمال والمسؤولية الاجتماعية للشركات ومكافحة الفساد.

١٥ - ووفقا لعدد من المشاركين في المناقشة، فإنه من المهم في نفس الوقت أن تتوافر رقابة كافية على القطاع المالي من أجل اتقاء الأزمات المالية. وذُكر أن الإدارة السليمة للحسابات الضريبية وحسابات المالية العامة، والحشد الكافي للموارد المحلية من أجل توفير الخدمات العامة يشكلان بعدين رئيسيين من أبعاد الحوكمة الرشيدة. ورُئي أنه ينبغي أن يستمر النظر إلى تحسين نظام الضرائب (التصاعدية) وتعزيز إدارة الضرائب، وبخاصة من أجل مكافحة التهرب الضريبي، باعتبارهما من المهام الأساسية للحكومات. وحث بعض المشاركين على الاستمرار في تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وصولا إلى أهداف من بينها تحسين رصد المعاملات الدولية غير المشروعة وإخفاء الإيرادات على الصعيد العالمي، والحد من التهرب الضريبي.

١٦ - وأشار عدة متكلمين إلى أهمية النهوض بالدعم الدولي المقدم للجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر في البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك تحسين الحوكمة. وأوضحوا أن المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي عقد مؤخرا في مدريد، يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، قد ركز على تلك المسألة ونظر في أنسب الأشكال الممكنة لدعم تلك البلدان. وذكروا أن النتائج التي توصل إليها المؤتمر متاحة أمام أعضاء الأمم المتحدة (A/62/71-E/2007/46) وغيرها من المنتديات المعنية.

١٧ - وأشار أيضا عدد من المشاركين في المناقشة إلى أن الحوكمة الرشيدة تستلزم الجمع بين المجتمع المدني وقطاع الأعمال من أجل تحقيق أهداف عدد من الحكومات. وذكر أن لهذا التعاون أهمية خاصة لتنفيذ بعض الخدمات العامة. وأكد كثير من المشاركين ضرورة الأخذ باللامركزية في الحكم وتعزيز الحكم الرشيد على الصعيدين المحلي والمجتمعي. ووجهت دعوات لتعزيز عمليات صنع القرار القائمة على المشاركة، والنهوض بالشفافية والمساءلة، بما في ذلك قياس نتائج الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي. ورئي أنه من المهم وضع هياكل من شأنها تشجيع النساء وأفقر قطاعات السكان على المشاركة في صنع القرار على الصعيد المحلي.

ثالثا – صوت ومشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك داخل مؤسسات بريتون وودز

١٨ – أشار العديد من الممثلين إلى أن توافق آراء مونتيري قد دعا إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات الاقتصادية ووضع القواعد في هذا المجال على الصعيد الدولي. واتفقوا على ضرورة تحقيق ذلك من خلال عملية تتسم بالشفافية والانفتاح والديمقراطية. وأشير إلى أن المشاركة بشكل أو بآخر في بعض المجموعات المحدودة، من قبيل مجموعة البلدان السبعة ومجموعة العشرين، قد أفسحت المجال مؤخرا أمام البلدان النامية لزيادة تفاعلها مع الجهات الفاعلة الأكبر الموجودة على الساحة الدولية. وكان من رأي عدد من المشاركين أن ذلك يمثل تطورا إيجابيا. غير أن بعض المشاركين تشككوا إلى حد ما في قيمة هذا النهج، بالنظر إلى أنه لم يدع إلى المشاركة سوى عدد محدود للغاية من البلدان النامية، التي قد لا تكون بالضرورة ممثلة لهذه الفئة من البلدان.

١٩ – وأشار كثيرون إلى أن مؤسسات بريتون وودز تنظر في هذه المسألة وأنها قطعت عدة خطوات أولية في بعض المجالات من أجل تعزيز صوت البلدان النامية. فقد اتفق الأعضاء في صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على زيادة حصة تركيا وجمهورية كوريا والصين والمكسيك في حالات خاصة. وعلاوة على ذلك، اعتمد صندوق النقد الدولي خارطة طريق لوضع صيغة الحصص الجديدة، وهي عامل رئيسي في تحديد قوة التصويت، وسيجرى وضعها في شكلها النهائي في موعد لا يتجاوز ربيع عام ٢٠٠٨. ومن الخطوات الأولى الرئيسية لتصحيح الاختلالات الحالية إجراء استعراض لنظام الحصص في إطار الصيغة الجديدة، إلى جانب البت في مسألة الأصوات الأساسية ضمانا للحفاظ عند استعراض نظام الحصص على الحد الأدنى من نصيب البلدان المنخفضة الدخل من الأصوات. وأشير إلى أن العمل على هذه الجبهة يعد مسألة ذات أولوية، بالنظر إلى أن لها تأثيرا مباشرا على النهوض بفعالية صندوق النقد الدولي وشرعيته.

٢٠ – وتساءل بعض المشاركين عما إذا كانت خريطة الطريق المعتمدة والقرار المتخذ بشأن الأصوات الأساسية من شأنهما أن يفضيا فعلا إلى تغييرات مجدية تعالج مسألة التمثيل الناقص. وأشير إلى أن البلدان المتقدمة النمو، التي لا يزيد عدد سكانها عن سدس عدد السكان في العالم، تتمتع بما يزيد على ٦٠ في المائة من مجموع الأصوات في صندوق النقد الدولي، وأن الاقتصاد الأكبر لديه سلطة ”النقض“ في المسائل التي تتطلب أغلبية ٨٥ في المائة من الأصوات. وذُكر أنه عند نشأة صندوق النقد الدولي، كانت الأصوات الأساسية تمثل

نحو ١١ في المائة من مجموع الأصوات، وأنها لا تزيد حاليا عما يقرب من ٢ في المائة. ومن غير المرجح أن يتغير هذا الوضع بدرجة كافية في ظل النهج المحدود الذي جرى اتباعه حتى الآن. واتفق كثير من المشاركين في المناقشة على أهمية إيلاء الحجم الاقتصادي وزنا كبيرا نسبيا في أي صيغة لنظام الحصص، وكذلك إيلاء وزن كبير لمعامل السكان، مع ضمان التمثيل الكافي في نفس الوقت للاقتصادات والبلدان الصغيرة. وقد بدا من المهم أيضا أن يولي صندوق النقد الدولي مزيدا من الاهتمام لآلية الأغلبية المزدوجة (التي تتطلب ٨٥ في المائة من عدد الأصوات وثلاثة أرباع عدد الأعضاء) وأن ينظر في استخدامها على نطاق أوسع بالنسبة للمسائل الخاصة. فمن شأن هذا، إضافة إلى العضوية الشاملة واتخاذ القرارات عن طريق توافق الآراء، أن يدعم المشاركة من جانب الجميع.

٢١ - وأشير إلى أن مسألة التمثيل الكافي من جانب البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في البنك الدولي يمكن أن تكتسب زخما بعد أن يجري البت في تلك المسألة داخل صندوق النقد الدولي. وذكر أن العمل التقني جار في هذا الشأن داخل البنك الدولي وأن لجنة التنمية سوف تناقش النتائج التي يتمخض عنها هذا العمل في اجتماعها الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وريثما يتم ذلك، أشير إلى وجوب الاستمرار في الجهود المبذولة لتعزيز مكتبي المديرين التنفيذيين بمجموعات من الجهات المعنية، بما في ذلك عدد كبير من البلدان النامية، وفي جهود التعاون الرامية إلى بناء قدرات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا التمويل الدولي.

٢٢ - ورأي العديد من المشاركين في المناقشة أن هناك أهمية ملحة للتصدي لمسألة تغيير التصورات العامة السائدة عن شرعية مؤسسات بريتون وودز. فقد تضررت مصداقية تلك المؤسسات في أعقاب الأزمة الآسيوية. وقد آثرت بعض البلدان فيما يبدو الخروج من صندوق النقد الدولي من خلال سداد القروض مبكرا، بينما أخذ عدد من البلدان في تجميع الاحتياطيات على سبيل التأمين الذاتي. ولكن أكد بعض الممثلين أن تلك الإجراءات إنما تدل على أن تلك البلدان تسودها ظروف اقتصادية إيجابية. وأشار بعض المتكلمين إلى أن المناخ مهيأ في الوقت الراهن للاضطلاع بعمليات الإصلاح. فقد تحسنت حالة الاقتصاد وميزان المدفوعات في عدد كبير من البلدان النامية، وازدادت قوة المزيد من الاقتصادات النامية في عدة مناطق. وشدد بعض المشاركين على أن المشاركة الكافية في جميع الهيئات التي تضع القواعد المالية أو السياسات العالمية، وليس فقط في مؤسسات بريتون وودز، مسألة لها أيضا أهميتها.

رابعا – تنفيذ جدول أعمال الدوحة الإنمائي: الاستخدام الفعال لسياسات التجارة والاستثمار

٢٣ – مثلت الأهمية العاجلة لاختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح أحد الشواغل الرئيسية في الحوار. وأعرب مشاركون كثيرون عن تفاؤلهم بسبب القرار الصادر في نيودلهي الأسبوع السابق بتحديد نهاية عام ٢٠٠٧ موعدا نهائيا للعمل على وضع مشروع نص جديد للمفاوضات. وفي هذا الصدد، أعرب بعض المشاركين عن تفاؤل مشوب بالحذر بشأن إمكانية اختتام جولة الدوحة بنجاح قبل الموعد المذكور وقالوا إن التحدي القائم في الوقت الحالي سياسي أكثر منه تقني. وشدد عدة متكلمين على المسؤوليات التي تقع على عاتق الجهات الفاعلة الرئيسية تجاه إتمام جولة الدوحة على نحو سريع ومجد، بينما أكد آخرون أن هذه الجولة ينبغي أن تتعلق بكل من زيادة حرية التجارة وتوخي مزيد من الإنصاف فيها. وأوضح بعضهم أن جولة الدوحة ينتظر منها إنجاز أربعة أمور رئيسية هي: (أ) النهوض على نحو كبير بإمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق وجعلها أكثر استقرارا وإتاحة سبل إضافية لها؛ (ب) تحقيق التكافؤ في المنافسة، مما يستلزم تعزيز الإطار القائم على القواعد من أجل مكافحة الإجراءات التعسفية من جانب الشركاء الأقوى في مجال التبادل التجاري؛ (ج) إفساح مجال في السياسات العامة يتيح للبلدان الإفادة من تحرير التجارة، وتسهيل تكلفة التكيف عليهم؛ (د) تقديم المساعدة للبلدان النامية في التكيف مع تحرير التجارة.

٢٤ – رأى بعض المشاركين في المناقشة أن نجاح جولة الدوحة كما جاء في بيان لجنة التنمية الصادر في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، لا يعني إيجاد فرص جديدة للتجارة فحسب بل يعني أيضا تعزيز نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف من نواح هامة. وكان من الشواغل المشتركة الرئيسية أن الفرصة المتاحة قد أوشكت على النفاد. ذلك أن من شأن فشل جولة الدوحة أن يضعف العمل المتعدد الأطراف وأن يزيد اعتماد البلدان النامية على الاتفاقات الإقليمية والثنائية. كما أنه ينطوي على خطر أن تكتسب الزخم أشكال جديدة من السياسات الحمائية. وأشير إلى أن التحدي اليوم يتمثل في وجود قيادة فعالة وتوافر الاستعداد لدى الجهات الفعالة الرئيسية لتقديم تنازلات، مما يتطلب قدرا كبيرا من الشجاعة السياسية في الظروف الراهنة. وأشير أيضا إلى تغير دور عدد كبير من البلدان، وذلك من خلال ظهور ائتلافات جديدة من البلدان النامية ذات القدرة التفاوضية الكبيرة ومشاركتها النشطة.

٢٥ – وأشار عدد من المتكلمين إلى المكاسب الكبيرة التي يمكن أن تتأتى من جراء اتساع نطاق التحرير وانتشاره. فمن شأن ذلك أن يشجع على إيجاد مزيد من فرص الاستثمار في

عدد من المجالات، لكل من المستثمرين المحليين والأجانب على السواء، مما يعود بالنفع على البلدان النامية. كما أن من شأنه المساعدة في تحسين أجواء الاستثمار، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، رأى بعض الممثلين أن الاستثمار المباشر الأجنبي ينبغي أن يوجه، بإرشاد من الحكومات، إلى قطاعات ومناطق محددة بحاجة إلى الهياكل الأساسية وإلى زيادة النشاط الاقتصادي.

٢٦ - ورأى عدة مشاركين، أن التقديرات المتنوعة للمزايا المترتبة على التحرير نتيجة لجولة الدوحة تدل على أن هذه المكاسب ليست قاطعة. فالوصول إلى أسواق زراعية جديدة من شأنه أن يفيد عددا محدودا من المصدرين الزراعيين القادرين على المنافسة. ويمكن يطرأ انحسار على المزايا التي تتلقاها البلدان المتمتعة بأفضلية. أما بالنسبة للبلدان الفقيرة فمن المرجح أن يتأتى قدر كبير من المكسب من تحرير إمكانيات الوصول في إطار الطريقة الرابعة (حركة الأشخاص الطبيعيين) من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، ومن إزالة الحواجز غير الجمركية، وتيسير التجارة. ويمكن لإعفاء أقل البلدان نموا من نسبة ٣ في المائة من الرسوم ولتوفير سبل الوصول لأسواق البلدان المتقدمة النمو دون فرض حصص محددة أن يؤديا إلى استبعاد ما يقرب من جميع المنتجات التي تتمتع فيها أقل البلدان نموا بقدرة تنافسية، مما يجعلها معتمدة على حُسن نوايا الشركاء التجاريين في الوصول إلى الأسواق. وانطلاقا مما سلف أعلاه، رأى كثير من الممثلين أن تحرير التجارة ينبغي أن يدار على نحو متدرو وتدريجي مع زيادة المساعدة المقدمة للتعامل مع تراجع المعاملة التفضيلية.

٢٧ - وكانت الاحتياجات الخاصة لبعض المجموعات من البلدان، وهي: أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، من بين الشواغل التي تواتر الإعراب عنها في المداولات. وأشار البعض إلى الضرورة البالغة لتخصيص حيز كاف في السياسات العامة لهذه البلدان، نظرا لما تعانيه من معوقات هيكلية ومواطن ضعف خاصة بها. ورئي أن تيسير التجارة ينطوي على أهمية بالغة لإحراز تقدم كاف في صادرات تلك البلدان جميعا. وذكر أن البلدان غير الساحلية تحتاج إلى المساعدة لنقل سلعها بصورة سريعة ولخفض تكاليف النقل والتأمين. وأضيف أنه ينبغي ألا يُشترط على البلدان في تلك المجموعات أن تضطلع بالتزامات تكلفتها تفوق قدرتها على التنفيذ. وشدد بعض الممثلين على ضرورة ألا يفرض أعضاء منظمة التجارة العالمية على البلدان التي بسبيلها للانضمام إلى المنظمة التزامات لا يضطلعون هم ذاتهم بها، كما في بعض مجالات الخدمات على سبيل المثال.

٢٨ - وأكد كثير من الممثلين أن الاستفادة بالفرص الجديدة المتاحة للتبادل التجاري تستلزم بناء قدرة إنتاجية قادرة على المنافسة. وأشاروا إلى أن توسيع القدرة على التصدير في

عدد كبير من البلدان المنخفضة الدخل لا يقل أهمية عن توفير سبل الوصول إلى الأسواق. وشدد بعض المشاركين على أن تعزيز القدرات الإنتاجية يتطلب وجود شركات محلية قوية وقادرة على المنافسة تملك المهارات والتكنولوجيا اللازمة والهياكل الأساسية الملائمة حتى يتسنى تمويل المنتجات وتصنيعها ونقلها والاتجار فيها بكفاءة. وذكروا أنه تحقيقا لتلك الغاية، تحتاج البلدان النامية إلى أن تكمل الجهود المحلية والاستثمار الخاص والعام بالاستثمار المباشر الأجنبي وبالمساعدة الإنمائية الرسمية، حيثما يكون ذلك مناسبا، خاصة في الصناعات الموجهة للتصدير. واستدرك البعض قائلا إنه عند تصميم تلك العناصر من الاستراتيجية الإنمائية لبلد من البلدان، ينبغي الاعتراف بأنه لا توجد مجموعة واحدة من السياسات يمكن أن تصلح للعالم كله. ومن ثم ينبغي دائما وضع هذه السياسات في ضوء الأوضاع الخاصة بكل بلد على حدة.

٢٩ - وأشار عدد كبير من الممثلين إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه تقديم المعونة للتجارة بوصفه أداة بالغة الأهمية للاستجابة لمسألة بناء القدرات. ذلك أن تلك المعونة يمكن أن تشكل عامل حفز ضروري لحشد الاستثمار وتنظيم المشاريع والإصلاح. وكان من رأي بعض المشاركين في المناقشة أن هذه المعونة ينبغي أن تتسم بالثبات مع تجنب الأخذ بشروط ثقيلة الوطأة وتوافر التمويل الكافي، وأن تسير جنبا إلى جنب مع أشكال المساعدة الإنمائية الأخرى التي يفضل أن تكون على هيئة منح. وذكروا أن ذلك يتطلب مزيدا من التعاون والاتساق فيما بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفيما بين وزارات التجارة والمالية والتنمية في البلدان المانحة والمستفيدة. وأشير أيضا إلى أن للمؤسسات المالية الدولية دور هام في مساعدة البلدان النامية على إنشاء آليات للتخفيف من المخاطر، كالتعامل مع مخاطر الصرف الأجنبي وتوفير ضمانات المخاطر الجزئية للتشجيع على زيادة الاستثمار الأجنبي في مشاريع الهياكل الأساسية.

٣٠ - وأشار عدة مشاركين إلى اتساع نطاق التجارة العالمية بسرعة كبيرة ونشوء جغرافية جديدة للعلاقات التجارية يؤدي فيها عدد كبير من البلدان النامية دورا متزايدا. وذكروا أن هذه الحالة الجديدة قد أدت إلى فتح أبواب الفرص أمام مزيد من التوسع السريع في التجارة فيما بين بلدان الجنوب من خلال استغلال جوانب التكامل الجديدة الناشئة. وأشير إلى أهمية اختتام الجولة الثالثة من النظام العالمي للأفضليات التجارية، فضلا عن التعاون الثلاثي الأطراف (فيما بين بلدان الجنوب وبينها وبين بلدان الشمال)، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وذلك حتى تستطيع أن تفيد إفادة كاملة من الفرص التي تتيحها الحالة الراهنة.

خامسا – فعالية المعونة والوسائل المبتكرة لتمويل التنمية

٣١ – رأى العديد من المشاركين أن فعالية المعونة عامل حاسم في نواتج التعاون الدولي. وذكر أن تعزيز هذه الفعالية يستلزم بذل جهود في مجالات عديدة، وأن تلك الجهود ينبغي أن تصحبها جهود موازية تهدف إلى زيادة أحجام المعونة. وأكد بعض المشاركين على أهمية منح صوت أقوى للبلدان النامية في تحسين هيكل المعونة، بما في ذلك رصد حجم تدفقات المعونة ومحتواها والسياسات الرامية إلى زيادة فعاليتها. ويشكل منتدى التعاون الإنمائي المقرر بدء العمل فيه في تموز/يوليه ٢٠٠٧ فرصة طيبة لإعطاء صوت أقوى للبلدان النامية في استعراض تطور هيكل المعونة.

٣٢ – وأشار بعض الممثلين إلى أن الكفاءة في تقديم المعونة تستلزم العمل على جبهات كثيرة، العديد منها بالغ الأهمية: (أ) ينبغي إتاحة أكبر قدر ممكن من المعونة على أساس يمكن التنبؤ به؛ و (ب) تستحق الظروف والتحديات الخاصة تحديدا بتقديم المعونة للدول الضعيفة عناية خاصة؛ و (ج) ثمة حاجة إلى كفالة أن توزع المعونة توزيعا أفضل تفاديا لوجود جهات ''أثيرة لدى المانحين'' وأخرى ''محرومة'' من اهتمامهم؛ و (د) ينبغي معالجة قضية فعالية المعونة في منظومة الأمم المتحدة لجعل قنوات المساعدة الإنمائية بالأمم المتحدة أكثر جاذبية للمانحين؛ و (هـ) ينبغي الاستفادة من التقدم المحرز في مجال مصادر التمويل المبتكرة؛ و (و) ثمة حاجة لكفالة أن تؤدي المعونة الإنمائية إلى برامج للمعونة ''لا تتأثر بالمناخ'' من أجل منع التدهور البيئي.

٣٣ – وأكد عدد من المشاركين على الحاجة إلى تحسين فعالية المعونة عن طريق تعزيز سيطرة المستفيدين على طريقة التصرف فيها والتنسيق والمواءمة بين المانحين، وتبسيط الشروط المفروضة، وزيادة دعم الميزانية. ورأى عدة مشاركين في المناقشة أنه يلزم القيام بالمزيد لكفالة السيطرة الفعلية للبلدان. وذهبوا إلى أنه من الممكن زيادة الحصة الموجهة من المعونة إلى دعم الميزانية في البلد المستفيد مع توفير رقابة من البرلمان على توزيع الموارد. وذكروا أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لمواءمة برامج المعونة مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، ووضع أنظمة البلد وقدراتها في الاعتبار. وأعرب بعض المشاركين في المناقشة عن قلقهم من إنفاق جزء كبير من المساعدة الإنمائية على مشتريات من البلدان المانحة وعلى الاستعانة بالاستشاريين الدوليين.

٣٤ – وأشير إلى أن البحوث التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ٣٠ بلدا ناميا خلصت إلى أن هذه البلدان تحصل على إرسالية واحدة لكل بلد يوميا في المتوسط، مما يظهر ضرورة وجود تنسيق أكثر فعالية بين الجهات المانحة. غير أن

زيادة التنسيق في رأي بعض المشاركين يثير خطر ”الاحتكار من جانب بعض الجهات المانحة“. وشعر آخرون أن التنسيق بين الجهات المانحة ليس بهذه الضرورة. ورأوا أن البلد المتلقي ينبغي على أي حال أن تكون له الريادة في تعزيز جهود التنسيق، وأن الجهود المبذولة لزيادة فعالية المعونة ينبغي أن تركز في معظمها على تحقيق النتائج.

٣٥ - وفيما يخص تدفقات المعونة، أعرب ممثلون كثيرون عن قلقهم إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث القيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٦. وأرجعوا هذا في معظمه للانخفاض الكبير في مبالغ الإعفاء من الديون التي كانت تشكل في الماضي القريب جزءا كبيرا من إجمالي المعونة. وأكدوا أنه لا بد من النظر إلى هذا الانخفاض من منظور الالتزامات التي قطعتها البلدان المانحة لزيادة المعونة زيادة كبيرة، وهو ما فعلته في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، والتدفقات المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف البعض أنه من الضروري أن تبذل جهات مانحة عديدة جهودا قوية إضافية لتلبية الهدف الذي وضعته لعام ٢٠١٠، بما في ذلك الهدف الذي وضعته مجموعة الثمانية من أجل مضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في العام نفسه. وأشير إلى أن الحاجة لزيادة تدفقات المعونة برزت بشكل واضح في الاجتماعات التي عقدتها مؤسسات بريتون وودز في ربيع عام ٢٠٠٧.

٣٦ - وأثار بعض المشاركين في المناقشة الشكوك حول النهج الذي يدمج المعونة الإنسانية والإعفاء من الديون في تدفقات المعونة. فالمعونة الإنسانية والإعفاءات من الديون لا توفر موارد جديدة للمشاريع أو البرامج الإنمائية. وعلاوة على ذلك، فإن القيمة الفعلية للدين المتعذر سداده أقل بالضرورة من قيمته الاسمية أو الدفترية. وأكد مشاركون آخرون على أن الأولوية تنصب على المعونة الإنسانية، وأن المعونة الإنمائية ينبغي أن توجه أينما يمكنها المساعدة في توليد النمو، ومساعدة الناس، على المدى الطويل، في الخروج بأنفسهم من دائرة الفقر. وفي ذاك السياق، قيل إن العراق يتوقع الحصول على الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي، بما فيه مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، للوفاء بالالتزامات الخاصة بإعادة التعمير ووثيقة العهد الدولي مع العراق.

٣٧ - وفي معرض الحديث عن إمكانية التنبؤ بالمعونة، سلط عدة متكلمين الضوء على الأثر السلبي الذي يحتمل أن يترتب على عدم انسياب تدفقات المعونة. إذ أن التغيرات المفاجئة في توزيع المعونة يجعل من الصعب تنفيذ البرامج الإنمائية في البلدان المنخفضة الدخل كما أن لها أثرا سلبيا على استقرار الاقتصاد الكلي. وهي تزيد كثيرا أيضا من

التخطيط المالي في الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد عدد من المشاركين على أن زيادة فعالية المعونة وبيان النتائج الملموسة للمعونة في التعاون الدولي أمران حاسمان لحشد الموارد الرسمية بسلاسة حيث سيساعد ذلك صانعي السياسات في إقناع برلماناتهم بأن الأموال المنفقة في تمويل التنمية هي أموال حسن إنفاقها. فعلى سبيل المثال، من المهم التنويه بأن عدد الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا قد انخفض عن حد البليون، وأن معدل وفيات الأطفال انخفض بشدة في عدة بلدان، لا سيما في أفريقيا.

٣٨ - وأشير إلى أن إمكانية التنبؤ بالمعونة، والقضايا الحاسمة الأخرى المتصلة بفعالية المعونة، سيتم معالجتها في اجتماع رفيع المستوى يعقد في غانا في عام ٢٠٠٨ لتقييم تنفيذ إعلان باريس. وذكر أنه قد تم تشكيل فرقة عاملة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل الإعداد للاجتماع. وأعرب عن الأمل في أن تتجاوز عملية مراجعة تنفيذ إعلان باريس حدود اللجنة، وأن تشارك فيها البلدان النامية مشاركة كافية.

٣٩ - وتساءل عدد من المشاركين عن السبب في الأهمية الممنوحة لفعالية المعونة في المناقشات الحالية. وأوضحوا أنه لا بد من التعامل مع قضايا مثل التهرب الضريبي، لا سيما الملاذات الضريبية التي تسهل التهرب من سداد ما يقدر بـ ٢٥٥ بليون دولار سنويا، وخفض النفقات غير الضرورية أو الزائدة من أجل تحرير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٠ - وأكد عدة ممثلين أيضا الدور المهم لقطاع الأعمال. فالمساعدة الإنمائية ليست حلا طويل المدى، بل يجب خفض الاعتماد على المعونة وإيلاء الأولوية لإيجاد العمالة المنتجة، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمارات الخاصة. وأشير إلى إمكانية استخدام المعونة في حشد هذه الاستثمارات. وعلاوة على ذلك، ذكر أن القطاع الخاص يمكنه القيام بدور أساسي في تمويل التنمية، وقد قام بذلك بالفعل في بعض البلدان. وأشير إلى أن الإفادة من موارد القطاع الخاص تشكل أحد أهم التحديات التي تواجهها البلدان أو منظمو المشاريع فيها.

٤١ - وأشار بعض المشاركين في المناقشة إلى أن التحليل المتأني لبرامج التكيف الهيكلي بمؤسسات بريتون وودز أمر ضروري لكفالة ألا تؤثر السياسات التي تروج لها هذه البرامج تأثيرا سلبيا على من ترمي إلى الخروج بهم من دائرة الفقر. ونادوا في الوقت نفسه بزيادة الاتساق بين المعونة والتجارة والسياسات المالية للبلدان المانحة. وأكد عدة مشاركين أهمية

البعد الجنساني في تمويل التنمية، وعلى وجه الخصوص المشاركة الفعالة للنساء في تنفيذ برامج المعونة، واعتماد ميزانيات تراعي المنظور الجنساني.

٤٢ - ورأى عدة مشاركين، أن الدول الضعيفة والبلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية التي يوجد العديد منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتطلب عناية خاصة. وأكدوا أن جهود التعاون، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية والالتزامات الصادرة في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، يجب أن تتناسب بصورة أفضل مع الظروف الخاصة بتلك البلدان.

٤٣ - وتطرق عدد لا بأس به من المتكلمين على مسألة بدء العمل مؤخرا بآليات تمويل جديدة مبتكرة. وتم التأكيد على أن المصادر المبتكرة للتمويل تكمل المعونة الرسمية، وأنها ليست بديلا عنها. فالهدف هو حشد الموارد الإضافية وتوجيهها على أساس مستقر يمكن التنبؤ به. وذكروا أن الشروع في المرفق الدولي لشراء الأدوية وتنفيذه أظهرا إمكانية جمع أموال إضافية عن طريق مصادر مبتكرة للتمويل، من قبيل فرض ضرائب على تذاكر الطيران. وأضافوا أن استجابة المستهلكين بوجه عام ليست سلبية. غير أن بعض المشاركين شككوا في نهج فرض الضرائب عن طريق استهداف أعمال معينة. وأشار عدد من الممثلين إلى إمكانية المواءمة بين بعض هذه المبادرات، خاصة من أجل إحراز تقدم على الجبهة الصحية في إطار المرفق والتزامات السوق المسبقة، والمرفق المالي الدولي للتحسين.

٤٤ - واقترح عدة ممثلين التوسع في الخبرة المكتسبة من خلال المشاريع الرائدة لمصادر التمويل المبتكرة. ورأى البعض منهم أن ثمة خيارات أخرى تستحق الاهتمام أيضا، ومنها ما يلي: حققت الفلبين نتائج ايجابية في تحويل الديون إلى مشاركة رأسمالية، وهو مشروع اعتمدته القمة الأخيرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ويستحق مزيدا من الدراسة من جانب الأمم المتحدة؛ واقترحت إسبانيا تأسيس صندوق لتيسير استخدام التحويلات المالية للأغراض الإنمائية، مع العمل بالاشتراك مع القطاع الخاص لتخفيض تكاليف التحويلات، والنظر في عقد حوار دولي رفيع المستوى بشأن هذه المسألة؛ وكما يجري توجيه توافق آراء كوستاريكا المقترح نحو حشد دعم إضافي من المساعدات الإنمائية الرسمية للدول المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي زادت أوجه الإنفاق الاجتماعي عن طريق خفض الإنفاق العسكري.

٤٥ - وأشار عدد من المشاركين إلى الاقتراب من منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥، إذ لم يتبق سوى سبعة أعوام ونصف على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم فمن المهم دفع جدول الأعمال الإنمائي للأمام بسرعة أكبر. وأشير إلى أن الشكل الفريد والطبيعة

الشاملة لتوافق آراء مونتيري يتيحا له أن يكون آلية فعالة لأصحاب مصلحة متعددين تساعد في هذا المسعى. فقد جمع بين كافة الأطراف ذات المصلحة في التنمية ومنحها صوتا من هذا المجال. وذكر أن عملية تمويل التنمية توفر الفرصة الكفيلة بالتشجيع على إحراز تقدم سريع وكبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، وغيرها من أوجه الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأضيف أن المساهمة المتكاملة والمنسقة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز هي من أهم النواحي البناءة لهذه العملية. وأكد أن جميع المواضيع الفرعية المختارة للمداولات في هذا الاجتماع الخاص الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٧ هي بالفعل مسائل أساسية بالنسبة للتعاون الإنمائي.